البرلمان يستمع إلى تقرير حول تعديل مادة من قانون محو الأمية وتعليم الكبار

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي إلى رأي لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بشأن جواز نظر المجلس في مشروع قانون بتعديل المادة (31) من القانون رقم (28) لعام 1998م حول محو الأمية وتعليم الكبار والمقدم من عضو المجلس عبد العزيز أحمد كرو.

من جلسة مجلس النواب

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أن مقدم المشروع استوفى الشروط الإجرائية، وأن المشروع قد راعى أحكام المادة (85) من الدستور، وقد أوضح مقدم المشروع من خلال المذكرة الإيضاحية دواعي تقديم المشروع ومن أهمها أن مدرسي محو الأمية وتعليم الكبار لم يشملوا بالميزات التي تضمنتها القوانين النافذة ولم يحصلوا على حقوقهم أسوة بأمثالهم.

وبينت اللجنة في رأيها جواز نظر المجلس في مشروع القانون بتعديل المادة المشار إليها وفي ضوء ذلك اقر المجلس إحالة مشروع القانون إلى اللجنة المختصة لدراسته.

كما استمع المجلس إلى تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط حول اتفاقية قرض مشروع حماية مدينة صنعاء من أضرار السيول المبرمة بين حكومة بلادنا والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ (7) ملايين دينار كويتي ما يعادل (24) مليون دولار.

ويهدف المشروع إلى إنشاء البنى الأساسية والمرافق اللازمة لتصريف مياه السيول والفيضانات بشكل آمن وفعال.

ويتكون المشروع من عدد من العناصر تتضمن تنفيذ الأعمال المدنية وكذا الخدمات الفنية والدعم المؤسسي والتدريب.

وأفادت اللجنة في تقريرها أن المشروع يأتي نتيجة لما توليه الحكومة من اهتمام كبير بالعاصمة وأن الشروط والأحكام الواردة ضمن الاتفاقية لا تختلف عن سابقتها من القروض المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وخلص التقرير إلى عدد من التوصيات، ينظر فيها المجلس أثناء مناقشته لهذه الاتفاقية.

واقر المجلس تأجيل النقاش في هذا التقرير إلى جلسة لاحقة وفقاً للإجراءات المحددة في اللائحة الداخلية .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

بحث علاقات التعاون القضائي بين بلادنا والكويت

السماوي يؤكد أهمية تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين

السماوي خلال لقائه نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت

صنعاء / سبأ:

بحث رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي، أمس مع نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت الشقيقة راشد عبد المحسن الحماد، علاقات التعاون الثنائي بين البلدين في المجال القضائي .

وفي اللقاء الذي حضره وزير العدل الدكتور غازي شائف الاغبري ووزير الأوقاف والإرشاد حمود الهتار والوفد المرافق لنائب رئيس الوزراء الكويتي، أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى ، أهمية تعزيز وتطوير علاقات التعاون الثنائي والاستفادة من تجارب البلدين في مجال التقاضي ، بما يواكب التنامي الذي تشهده العلاقات الأخوية في ظل دعم القيادتين السياسيتين في البلدين الشقيقين .

وأشاد رئيس مجلس القضاء الأعلى بما تضمنته اتفاقية التعاون القضائي بين اليمن والكويت ، الموقعة مؤخرا بين وزارتي العدل في البلدين بما تضمنته من بنود، وهو ما يستدعي استكمال الإجراءات المتعلقة بالمصادقة عليها وتفعيلها على ارض الواقع .

من جانبه نوه وزير العدل بما تتميز به العلاقات اليمنية الكويتية من عمق تاريخي وتنام مستمر في مختلف المجالات ، مؤكدا الحرص على الدفع بعلاقات التعاون بين وزارتي العدل في اليمن والكويت نحو آفاق أرحب.

واستعرض وزير العدل النظام القضائي في اليمن وما شهدته السلطة القضائية من تحديث وتطوير على مختلف المستويات ، البشرية والإدارية ، والفنية، والالكترونية، والتوسع في المحاكم الابتدائية والاستئنافية، والتركيز على إنشاء المحاكم المتخصصة بالقضايا التجارية والأموال العامة والأحداث ، والمحاكم الجزائية المتخصصة بقضايا الإرهاب والمخدرات، وخطة الوزارة المستقبلية في إنشاء المحاكم الإدارية ومحاكم الأسرة .

ونوه وزير العدل بأهمية القضاء المتخصص كونه يعطي للقضاة العاملين فيه قدرات نوعية وملكات فكرية تمكنهم من نظر القضايا والفصل فيها بمهنية عالية وفي وقت اقصر. كما تطرق إلى التحاق المرأة في السلك القضائي .

واعتبر وزير العدل الزيارات المتبادلة بين المسؤولين والمتخصصين في البلدين الشقيقين خطوة ايجابية على طريق تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وفتح آفاق أوسع لتعزيز العلاقات بما يخدم مصلحة البلدين .

من جانبه أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتي ، حرص بلاده على تطوير وتعزيز علاقات التعاون الثنائي بين البلدين.

واستعرض المستشار راشد الحماد النظام القضائي في الكويت والتطورات التي شهدها خلال الفترة الماضية .

كما تم في اللقاء استعراض جهود الجانبين في البلدين للنهوض بالقضاء وتطويره وتحديثه والخطط والبرامج المستقبلية للمزيد من التحديث والتطوير وأوجه تعزيز استقلالية القضاء وتوفير المناخات الملائمة للاستثمار والتنمية .

كما بحث الجانبان الخطوات العملية المفعلة والمعززة للتعاون القضائي والقانوني وتوسيع مجالات التعاون في جوانب التأهيل وتدريب الكوادر القضائية.

وكانت اليمن والكويت وقعتا اتفاقية للتعاون القضائي والقانوني في الثاني من يناير من العام 2008 في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجنائية.

وتضمنت الاتفاقية تسليم المجرمين ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية ، والاعتراف بالأحكام القضائية والعقود الرسمية والصلح القضائي وتنفيذها وكذلك تصفية التركات والاعتراف بأحكام المحكمين وتنفيذها .

كما شملت الاتفاق على تبادل المعلومات وتشجيع الزيارات وحق لجوء مواطني البلدين إلى المحاكم وإعلان الوثائق والأوراق القضائية وتبليغها والانابات القضائية وحضور الشهود والخبراء.

وزير الزراعة يدشن توزيع عبوات لحفظ العنب في صنعاء

جانب من الحضور

د. الحوشبي يدشن توزيع عبوات حفظ العنب

اثناء توزيع عبوات حفظ العنب

صنعاء / سبأ:

دشن وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي ومعه رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي محمد محمد بشير يوم أمس الأحد توزيع عبوات حفظ العنب لعدد من الجمعيات في المديريات المستهدفة ضمن مشروع العنب الممول بمنحة من الحكومة الفرنسية.

وخلال التدشين أشار الوزير الحوشبي إلى أهمية توزيع العبوات (الكراتين) الخاصة بحفظ العنب ودورها في تسهيل عملية التسويق لثمار العنب فضلا عن توفير العنب من المزارع إلى المستهلك مباشرة وبأحجام مختلفة من 2 - 3 كيلو جرامات بما يسهم في استفادة المزارع من عائدات الأرباح التي كانت نسبتها قليلة نتيجة استغلال وسطاء البيع.

وفي مجال دعم زراعة العنب في اليمن أكد الحوشبي أنه تم توجيه صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بدعم شراء وتمويل 50 خزان مياه لزراعة العنب وتمويل 50 بالمائة من شبكات الري الحديث التي تستخدم في ري أشجار العنب.

ولفت إلى حرص الوزارة على تشجيع زراعة العنب كمحصول استراتيجي مهم يحقق أرباحا اقتصادية وأنها على استعداد لتقديم 50 بالمائة من الدعم لصالح مزارعي العنب.

واستعرض وزير الزراعة والري الجهود المبذولة في سبيل مكافحة آفات العنب بما يسهم في تقليل مخاطر تلك الآفات التي تؤثر سلبا على إنتاجية وجودة الثمار.

وشدد على ضرورة إتباع أساليب المكافحة المتكاملة للآفات بالتترتيب (التعثير بالتراب).. مبينا أن استخدام المكافحة المتكاملة للآفات أفضل الطرق لمكافحة الآفات بدلا من استخدام المبيدات التي تؤثر على الحياة البيئية والصحية.

ودعا الحوشبي المزارعين إلى الانضمام في إطار جمعيات زراعية بما يساعدهم في سبيل تسويق وترويج منتجاتهم الزراعية وتحسين ظروفهم المعيشية من خلال تبني التقانات والمدخلات الزراعية في زراعة مثل هذا المحصول المهم.

وأشاد بالدعم الفرنسي لتمويل وتشجيع زراعة وإنتاجية العنب في اليمن من خلال مشروع العنب الذي يسعى إلى دعم إنتاجية هذا المحصول ومساعدة المزارعين في تحقيق مردودات اقتصادية من مبيعات فاكهة العنب.

من جانبه أشار وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الإنتاج الزراعي المهندس عبد الملك الثور إلى أهمية استخدام العبوات في تقليل الفاقد بما يزيد من ربحية المنتجين، إلى جانب تشجيع الجمعيات الزراعية على تصدير العنب إلى أسواق الدول المجاورة.

وبين أن التركيز على توزيع العبوات على مزارعي العنب في مديريات محافظة صنعاء نتيجة لتركز زراعة العنب فيها وارتفاع إنتاجيتها من هذا المحصول.

أمة الرزاق الجهمي ممثلة عن دائرة التسويق بالاتحاد التعاوني الزراعي أشارت بدورها إلى أن توزيع مثل هذه العبوات يعد حافزا على دعم وإنتاجية العنب في اليمن .. مبينة أن اليمن تمتاز بزراعة أفضل أنواع العنب من حيث الجودة والمذاق.

وأشادت بدور الوكالة الفرنسية في دعم مسارات التنمية الزراعية في اليمن .. ولفتت إلى أهمية تكثيف جهود العمل التعاوني والتنسيق بين الاتحاد والوزارة لتشجيع زراعة العنب بما من شأنه خدمة التنمية الزراعية في البلاد.

وأشارت إلى ضرورة دعم وتشجيع عملية نقل المنتجات الزراعية وإيجاد تسهيلات لنقل الصادرات الزراعية اليمنية إلى مختلف الأسواق محليا وخارجيا.

يشار إلى أن إنتاجية اليمن من العنب بلغت العام الماضي 129 ألفا و385 طنا من مساحة مزروعة تقدر بـ 13 ألفا و488 هكتارا، فيما بلغ إنتاجية محافظة صنعاء في 2009م 92 ألفا و790 طنا.

حضر التدشين الوكيل المساعد لمحافظة صنعاء محمد علي جميل وممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) في اليمن الدكتورة فتحية بهران ومدير عام مكتب الزراعة والري بالمحافظة المهندس بشير الأصبحي ومدير عام الإرشاد والتدريب الزراعي الدكتور منصور العاقل وعدد من المسئولين.

دراسة وطنية حول موضوع اللاجئين واللجوء في اليمن هي الأولى من نوعها

فاطمة مشهور : الدراسة تشكل أهمية قصوى للحكومة لترتيب أوضاع اللاجئين

صنعاء / بشير الحزمي:

ينفذ المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال الأيام القادمة دراسة استطلاعية لقياس آراء ومعارف واتجاهات الرأي العام اليمني اللجوء واللاجئين من القرن الأفريقي إلى الجمهورية اليمنية.

وأوضحت الأخت فاطمة مشهور مدير عام المركز أن الأبحاث العلمية التي ينفذها المركز توجه إلى المؤسسات الحكومية للاستفادة منها في اتخاذ القرار.

وقالت في حديث لـ (14 أكتوبر) :إنه خلال هذا الشهر سينفذ المركز دراسة وطنية عن موضوع اللاجئين واللجوء في اليمن التي تشكل أهمية قصوى بالنسبة للحكومة اليمنية لاتخاذ القرارات والسياسات اللازمة بشأن ترتيب أوضاع اللاجئين في اليمن وعلى وجه التحديد اللاجئون الصوماليون واللاجئون من القرن الأفريقي باعتبارهم أكثر اللاجئين عدداً ونسبة.

وأضافت أنه ولحاجة الحكومة لهذه الدراسة أتجه المركز إلى التخطيط لتنفيذ مثل هذا العمل العلمي المهم الذي من دون شك سيستفاد من نتائجه لصالح اتخاذ القرار فيما يتعلق بإعادة النظر في الوضع القانوني والصحي والاجتماعي لهؤلاء اللاجئين لتحويل مفردات نتائج هذه الدراسة إلى الجهات المعنية لإجراء سلسلة من التدخلات وإعداد البرامج والمشروعات التي تساعدها على إعادة النظر في أوضاع هؤلاء اللاجئين.

وأكدت أهمية الدراسة نتيجة التزايد والنزوح الجماعي لهؤلاء اللاجئين حيث أصبحت هذه الظاهرة مقلقة للحكومة بشكل عام وللشارع اليمني كون معظم هؤلاء اللاجئين يعيشون في اليمن في ظل ظروف وأوضاع غير قانونية وخاصة لاجئي الحضر منهم.

وأشارت إلى أن هناك نوعين من اللاجئين وهما لاجئو الحضر ولاجئو المخيمات وأن المركز سيدرس هاتين الفئتين من اللاجئين.

فاطمة مشهور

ونوهت إلى قلة المساعدات الدولية المقدمة لهذه الفئة من اللاجئين من حيث التسكين والإعاشة والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات التي يحتاجونها في مثل هذه الظروف، وهي ظروف صعبة بالنسبة لأناس يتركون أوطانهم ويضطرون إلى الهجرة القسرية من بلد إلى آخر.

وقالت : نتيجة لتزايد أعداد اللاجئين وجد المركز أن الدراسة ستوجه اهتمامها إلى شقين رئيسين الأول معرفة الرأي العام اليمني ومعرفة الشارع بقوانين اللجوء وحقوقهم وأوضاعهم، وأيضاً آراء واتجاهات الجمهور اليمني عن هؤلاء اللاجئين ووجودهم والصورة الذهنية التي تكونت عنهم .. هل ستكون إيجابية أم سلبية حولهم والتي ترسخت لدى المواطن اليمني، أما الشق الثاني من الدراسة سيشمل اللاجئين أنفسهم وسيركز على دراسة أوضاع اللاجئين السكنية والاقتصادية والصحية وغيرها من الأوضاع التي يمكن أن تشكل خلفية معرفية كاملة عن لاجئي الحضر ولاجئي المخيمات.

وأوضحت أنه على هذا النحو ستكون الصورة كاملة عن أوضاع اللاجئين من أجل اتخاذ القرار.